

وثيقة الأزهر

حول

مستقبل مصر

رجب ١٤٣٢هـ / يونية ٢٠١١م

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية

مشيخة الأزهر

مراجعة

أمينه البنداري

وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر / ترجمة مشيخة الأزهر؛ مراجعة أمينه البنداري .
- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2012.

ص؛ سم.

تدمك 978-977-452-1194-3

1. الدين والدولة -- مصر. 2. الدين والسياسة. أ. مشيخة الأزهر. ب. البنداري، أمينه.
ج. العنوان.

ديوي- 322.10962

2012634863

ISBN 978-977-452-194-3

رقم الإيداع 13259/2012

© مشيخة الأزهر - مكتبة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الإمام الأكبر أحمد الطيب؛ شيخ الأزهر في تقديم الوثيقة

إن اللحظة الحاسمة التي تعيشها مصر، لتجعل من أمنها واستقرارها، والحفاظ على مكاسب ثورتها سقفاً تقف عنده كل منازع الفرقة والشتات، وتتوحد تحته كل اختلافات التنوع والتكامل الذي ننشده لوطننا ولمصر في هذا المنعطف التاريخي الحاد. وأصدقكم القول: بأن تنوع الاجتهادات حول استراتيجية المستقبل، إذا تحول إلى تقاطع وتناوب فكري فلن يكون حصاده إلا ثمرًا مُرًّا للوطن ولمصر في حاضرها ومستقبلها. إن الدساتير - في حقيقتها- إنما هي تعبيرٌ صادقٌ عن هُويَّة أُمَّة، وضمير شعب، ومصالح مجتمع، كما أن تنوع الاجتهادات حول البناء السياسي والدستوري القادم لن يكون تنوعًا محمودًا إلا إذا ظل في إطار وحدة الوطن وأهدافه العليا.

والأزهر الشريف - الذي أعلن أكثر من مرة أنه يقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء، وأنه يتابع بكل دقة واهتمام أطروحات الجميع حول مستقبل الوطن - يعلن في صراحة ووضوح أنه لا يخوض غمار العمل السياسي، ولا الحزبي ولا السياسة بمفهومها المعتاد، فإن هذا ليس من شأنه ولا ضمن اهتماماته، لكنه يحمل على كاهله دورًا وطنيًا تجذّر في التاريخ، وحملته إياه الأمة، للحفاظ على حضارتها الممتدة، وثقافتها الراسخة، وهويتها

التي تأبى الاختراق والنوبان. ومن منطلق هذا الدور الوطني للأزهر، وهذه المسؤولية التي يشعر الأزهر بثقلها ويُدرك أمانتها أمام الله والتاريخ، ندعو أبناء الوطن إلى النظر في التوافق حول «وثيقة الأزهر»؛ كحلٍّ يخرج به الناس من ضيق الاختلاف وخطره، إلى سعة الآفاق الرحبة والتعاون الجاد، من أجل بلدنا جميعًا، وتقديرًا لدماء شهدائنا، وتوضيحات جماهيرنا.

«وثيقة الأزهر» هي مجرد إطار قيَمي يصون أساسيات شعبنا وثوابته، ويعتبر الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنية، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة، وتداول حقيقي للسلطة يمنع احتكارها من فريق، أو الوثوب عليها من فريق آخر.

وهذا التوافق يؤهلها لأن تكون وثيقةً يُسترشد بها عند وضع الدستور، وميثاقٍ شرفٍ يلتزم به الجميع طواعيةً واختيارًا، لا يُفرض على أحد، وإنما يترك الأمر فيه للإرادة الشعبية التي يُعبّر عنها الدستور المنتظر.

ولعل هذه اللحظة التاريخية التي نعيشها الآن تُمثل إرهابًا من الجميع بتوافقٍ يتمسك بثوابت مصر، ويصون ثورتها، ويحمي استقلالها، ومصالح شعبها في عالم متغطرس لا يرحم الضعفاء ولا المتناحرين، ولا يُسعدُهُ تماسكُ شعب مصر والتفافهُ حول مصلحته، ووحدته مصيره.

شيخ الأزهر
أحمد محمد الطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر الشريف
مكتب شيخ الأزهر

وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر

بمبادرة كريمة من الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، اجتمعت كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية مع عددٍ من كبار العلماء والمفكرين في الأزهر الشريف، وتدارسوا خلال اجتماعات عدة مقتضيات اللحظة التاريخية الفارقة التي تمر بها مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأهميتها في توجيه مستقبل مصر نحو غاياته النبيلة وحقوق شعبها في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد توافق المجتمعون على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصري وتستبصر في سيرها بالخطى الرشيدة، لتصل في النهاية إلى الأطر الفكرية الحاكمة لقواعد المجتمع ونهجه السليم.

واعترافاً من الجميع بدور الأزهر القيادي في بلورة الفكر الإسلامي الوسطي السديد، فإن المجتمعين يؤكدون أهميته واعتباره المنارة الهادية التي يُستضاء بها، ويحتكم إليها في تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التي ينبغي انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتراكمة، وتاريخه العلمي والثقافي الذي ارتكز على الأبعاد التالية:

١- البعد الفقهي في إحياء علوم الدين وتجديدها، طبقاً لمذهب أهل السنة والجماعة الذي يجمع بين العقل والنقل ويكشف عن قواعد التأويل المرعية للنصوص الشرعية.

٢- البعد التاريخي لدور الأزهر المجيد في قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

٣- البعد الحضاري لإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة.

٤- البعد العملي في قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأي في الحياة المصرية.

٥- البعد الجامع للعلم والريادة والنهضة والثقافة في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وقد حرص المجتمعون على أن يستلهموا في مناقشتهم رُوح تراث أعلام الفكر والنهضة والتقدم والإصلاح في الأزهر الشريف، ابتداءً من شيخ الإسلام الشيخ حسن العطار وتلميذه الشيخ رفاعة الطهطاوي، إلى

الإمام محمد عبده وتلاميذه وأئمة المجتهدين من علمائه من أمثال المراغي ومحمد عبد الله دراز ومصطفى عبد الرازق وشلتوت وغيرهم من شيوخ الإسلام وعلمائه إلى يوم الناس هذا.

كما استلهموا في الوقت نفسه إنجازات كبار المثقفين المصريين ممن شاركوا في التطور المعرفي والإنساني، وأسهموا في تشكيل العقل المصري والعربي الحديث في نهضته المتجددة، من رجال الفلسفة والقانون، والأدب والفنون، وغيرها من المعارف التي صاغت الفكر والوجدان والوعي العام، اجتهدوا في كل ذلك وركزوا في وضع القواسم المشتركة بينهم جميعاً، تلك القواسم التي تهدف إلى الغاية السامية التي يرضيها الجميع من عقلاء الأمة وحكائها، والتي تتمثل في الآتي:

تحديد المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة في المرحلة الدقيقة الراهنة، وذلك في إطار استراتيجية توافقية، ترسم شكل الدولة العصرية المنشودة ونظام الحكم فيها، وتدفع بالأمة في طريق الانطلاق نحو التقدم الحضاري، بما يحقق عملية التحول الديمقراطي ويضمن العدالة الاجتماعية، ويكفل لمصر دخول عصر إنتاج المعرفة والعلم وتوفير الرخاء والسلم، مع الحفاظ على القيم الروحية والإنسانية والتراث الثقافي؛ وذلك حماية للمبادئ الإسلامية التي استقرت في وعي الأمة وضمير العلماء والمفكرين من التعرض للإغفال والتشويه أو الغلوّ وسوء التفسير، وصوناً لها من استغلال مختلف التيارات المنحرفة التي قد ترفع شعارات دينية طائفية أو أيديولوجية تتنافى مع ثوابت أمتنا ومشاركاتها، وتعيد عن نهج الاعتدال والوسطية، وتناقض جوهر الإسلام في الحرية والعدل والمساواة، وتبعد عن سماحة الأديان السماوية كلها.

من هنا نعلنُ توافقنا - نحن المجتمعين - على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التي تتمثل أساسًا في عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبرة عن الفهم الصحيح للدين، ونجملها في المحاور التالية:

أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويجدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام — لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه — ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية.

ثانيًا: اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمي للسلطة، ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسؤولين أمام ممثلي الشعب، وتوخي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شؤون الدولة

بالقانون - والقانون وحده - وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثاً: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع.

رابعاً: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتناذب والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة في حق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامساً: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادساً: الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية والحفاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أية مُعوّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف

أشكالها، دون تسفيهٍ لثقافة الشعب أو تشويهٍ لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعًا: اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضاري في مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كّله لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامنًا: إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية على أن يأتي ذلك على رأس الأولويات التي يتبناها شعبنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية الحقيقية والمجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعًا.

تاسعًا: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الإفريقية والعالمية، ومناصرة الحق الفلسطيني، والحفاظ على استقلال الإرادة المصرية، واسترجاع الدور القيادي التاريخي على أساس التعاون على الخير المشترك، وتحقيق مصلحة الشعوب في إطار من الندية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة في الجهد الإنساني النبيل لتقدم البشرية، والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم.

عاشراً: تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وعودة «هيئة كبار العلماء» واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، والعمل على تجديد مناهج التعليم الأزهرية؛ ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأثيره العالمي في مختلف الأنحاء.

حادي عشر: اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التي يُرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى تحققت فيه الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بأداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

ويُهيئ علماء الأزهر والمثقفون المشاركون في إعداد هذه الوثيقة بكل الأحزاب والاتجاهات السياسية المصرية أن تلتزم بالعمل على تقدم مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في إطار المحددات الأساسية التي وردت في هذا البيان.

والله الموفق لما فيه خير الأمة.

مشيخة الأزهر

١٧ من رجب سنة ١٤٣٢هـ

١٩ من يونيو سنة ٢٠١١م

ترجمة
وثيقة الأزهر
حول مستقبل مصر

باللغة الإنجليزية
مشيخة الأزهر

مراجعة

أمينة البنداري

amina.elbendary@gmail.com

al-Azhar scholars and the intellectuals who drafted this Declaration urge all Egyptian political parties and currents to commit their efforts to Egypt's political, economic and social development in accordance with the principles stated in this Declaration.

*May God grant us success in our endeavors
for the welfare of the Nation.*

Office of the Grand Imam of al-Azhar
17 Rajab 1432 A.H. (19 June 2011)

Ninth Egypt should rebuild its relations with its Arab sister-States and its Islamic, African and international circles, support Palestinian rights, protect the sovereignty of Egyptian will, strive to regain its historic leading role based on equality and independence and on cooperation for the common good of all. Egypt should also engage in noble efforts towards human advancement, protecting the environment, and achieving just peace among all nations.

Tenth Endorsing the proposal of the independence of al-Azhar, the re-establishment of the Board of Senior Ulama (Scholars) which shall be responsible for the nomination and election of the Grand Imam of al-Azhar, renewing the Azhar curricula to regain the Institution's intellectual role and worldwide influence in various fields.

Eleventh al-Azhar shall be the reference institution pertinent to Islamic contemporary jurisprudence, thinking, sciences, and heritage, without infringing the rights of all to express their opinions provided they meet the appropriate qualifications and adhere to the ethics of dialogue and the consensus of the Nation's Ulama.

they set up throughout the ages seeking the welfare of humanity at large.

Sixth Full commitment to preserving the dignity of the Egyptian nation and its national pride, to protecting and fully respecting places of worship of the followers of the three heavenly religions, to safeguarding the free and unrestricted practices of all religious rites, to respecting different worship practices without demeaning the people's culture and traditions, and to maintaining freedom of artistic and literary expression and creativity within the context of our established cultural values.

Seventh Education and scientific research are the cornerstones of development in Egypt. All efforts should be geared at catching up with what we missed in these areas, mobilizing the community to eliminate illiteracy, and investing in human resources to achieve major projects.

Eighth Adopting the principle of jurisprudential priorities to achieve development and social justice, fighting despotism and corruption, and eliminate unemployment. Harnessing community energies on the economic, social, cultural and media levels should be the people's top priority; noting that adequate and serious health care is a duty of the state toward all citizens.

rotation of power, and role identification, performance monitoring, accountability to the people, seeking public interests in all legislations and decisions, governing by the rule of law and nothing but the law, tracking corruption, and ensuring complete transparency and freedom of information.

Third Commitment to a system of freedom of thought and expression, with full respect to human rights and the rights of women and children, while emphasizing plurality and full respect of all heavenly religions, and to citizenship as a social responsibility.

Fourth Full respect of difference and the ethics of dialogue; and the necessity of prohibiting labeling others as disbelievers or traitors, and abusing religion to disunite and pit citizens against each other; considering incitement of religious strife or sectarian and racist calls as crimes against the nation; and the promotion of even dialogue and mutual respect among citizens without any discrimination in rights and duties among citizens.

Fifth Commitment to all international conventions, resolutions and achievements of civilization in terms of human relations in existence with the tolerant Arab and Islamic traditions, the extensive cultural experience of Egyptians throughout the ages, and with the examples of peaceful co-existence

THEREFORE, we declare that we have reached consensus to the following principles which outline the enlightened Islamic reference point embodied in a number of comprehensive issues derived from definite and sound religious texts, reflecting a sound understanding of religion:

First Supporting the establishment of a modern, constitutional democratic nation-state, based on a constitution accepted by the nation, which separates between the State's authorities and its legal ruling institutions; determines the boundaries of governance; guarantees the equal rights and duties of its citizens and offers the people's representatives the power of legislation in accordance with the precepts of true Islam, a religion that has never, throughout its history, experienced a theocratic state such as that humanity has suffered from in certain historical periods. Islam allowed people to administer their societies and choose the mechanisms and institutions that would best serve their interests, provided that the principles of Islamic Law (Shari'a) are the main source of legislation, and guarantee that the followers of other heavenly religions would have recourse to their own religious laws in matters of personal status.

Second Embracing the democratic system, based on free and direct elections, which represents the modern formula of implementing the Islamic precept of Shura (consultation). Democracy guarantees pluralism, peaceful

to Imam Muhammad ‘Abduh and his diligent students, as well as leading imams such as the Shaykhs al-Maraghi, Muhammad ‘Abdullah Diraz, Mustafa ‘Abd al-Raziq and Shaltout and others of its leading scholars. They were also inspired by the achievements of prominent Egyptian philosophers, lawmakers, writers, and artists who contributed and helped in shaping contemporary Egyptian and Arab thought and consciousness. They developed a common background that would lead to an ultimate goal unanimously accepted by the nation’s intellectuals. The goal is to outline the principles governing the relation between Islam and the State at this critical stage, according to a consensual strategy that defines the longed-for modern State and its governing mechanism. Such principles would stimulate the nation’s march towards the development and progress, ensure the transition to democracy and guarantee social justice, usher Egypt into the world of science and knowledge production, and promote peace and prosperity, while maintaining human and spiritual values and cultural heritage. This would protect the Islamic ideals instilled in the nation’s conscience and in scholars and intellectuals’ conscience against neglect, distortion, exaggeration, and misinterpretation, as well as against misuse by deviant parties who may raise ideological or extremist sectarian slogans that contradict our nation’s principles, deviate from moderate norms, violate the essence of Islam (freedom, justice and equality), and defy the tolerant teachings of all heavenly religions.

In appreciation of al-Azhar's leading role in crystallizing moderate Islamic thought, the assembled group emphasize its importance as a beacon of light, one to turn to in defining the relationship between state and religion, one to interpret the sound rules of governance (*siyasa shar'iyya*) that ought to be followed, and to draw on its accumulated experience, its scientific and intellectual history which is based on the following dimensions:

1. Jurisprudential dimension: Reviving and renewing religious sciences following the doctrine of *Ahl al-sunnah wal jama'a* (People of the Sunnah and the Community) which reconciles reason with tradition and elucidates the rules of interpreting religious texts.
2. Historical dimension: Leading the national movement toward freedom and independence.
3. Cultural dimension: Reviving natural sciences, humanities and arts.
4. Pragmatic dimension: Leading Egyptian society and shaping leaders of opinion in Egyptian public life.
5. Comprehensive dimension: Amalgamating knowledge, leadership, development and culture in the Arab and the Islamic worlds.

In their discussions, participants invoked the legacy of leading intellectual and reformist Azhar figures, from Shaykh Hasan al-'Attar and his eminent student Shaykh Rifa'a al-Tahtawi,

In the Name of God, Most Gracious, Most Merciful

al-Azhar Al Sharif

Office of the Grand Imam of al-Azhar

al-Azhar Declaration on the Future of Egypt

Upon the kind initiative of the Grand Shaykh of al-Azhar, Dr. Ahmad al-Tayyeb, senior Azhar scholars (ulama) met with a group of Egyptian intellectuals of different backgrounds and religious affiliations. During the meetings held there were intensive discussions over the current historic juncture Egypt is going through in the aftermath of the 25 January Revolution, and which is to be the driving force for Egypt's future, towards freedom, human dignity, equality, and social justice.

There was consensus that Egypt's future should be built on a set of comprehensive and sound principles and guidelines to be debated by different parties of the Egyptian society in order to reach a framework of good governance.

al-Azhar Declaration on the Future of Egypt

Rajab 1432 A.H./June 2011